

Methods of Financing Waqf Development in Singapore

Ashraf Jomah Mohammed Nasar*

International Islamic University Malaysia (IIUM), Malaysia.

Email: Ash.jsk845@gmail.com

Abdulmajid Obaid Hasan Saleh

International Islamic University Malaysia (IIUM), Malaysia.

Email: alamri@iium.my

Falah M F SM Alhajri

Kuwait University, Kuwait.

Email: falahalhajri2020@gmail.com

El Amrani Taoufiq

The Regional Academy of Education and Training in Casablanca, Morocco

Email: elamranitaoufiq@yahoo.fr

Received September, 2019; Accepted December, 2019

Abstract: The Waqf sector in the Muslim world is in general neglected. It lacks tactics and strategies due to various conflicting and overlapping factors. Remarkably, Singapore Waqf is a pioneer and successful endowment project in the Muslim world on organizational and investment scales. The sector has impressively expanded and embraced effective methods and advanced techniques. The study addresses Singapore's experience by pinpointing the diversity of its Waqf funds: funds for mosques, funds for the disabled, memorization of the Quran, funds for education and for scientific and innovative research. Unlike the Waqf of immovable assets, the monetary Waqf has gained popularity in Singapore. It has contributed to social security and welfare through its ultimate and legitimate goal to serve the public interests. Its role consists of channeling social savings and turning them into social capital. The Waqf administration in Singapore has used Sukuk to develop some of its endowments (Waqfs). Therefore, the research aims to analyze this new funding technique and weigh its impact on funding important projects such as: The Beach Road 1- construction project and the Street Bencoolen-Waqf development and refurbishment project. The study relies on a case study and uses a descriptive-analytical approach.

Keywords: Waqf in Singapore; Cash Waqf; Finance.

Type: Research paper



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

DOI: 10.51325/ijbeg.v3i1.28

أساليب تمويل تطوير الأوقاف في سنغافورة

ملخص البحث :

يعاني قطاع الوقف في العالم العربي والإسلامي بشكل عام حالة من التسيب والإهمال، وفقدان للحيلة في الاستفادة منه، نتيجة عوامل متراكمة ومتداخلة، الأمر الذي يستدعي البحث عن تجارب ناجحة يمكن الاستفادة منها واستنساخها، وتأتي تجربة سنغافورة في الوقف رائدة في ذلك، تعتبر تجربة الوقف في سنغافورة من أنجح التجارب على المستوى الإسلامي، سواء من حيث البعد التنظيمي، أو من حيث البعد الاستثماري، وقد شهد قطاع الوقف تطورا ملحوظا حيث اكتشفت طرق وأساليب حديث ناجعة، تهدف الدراسة للكشف عن واقع هذه التجربة صناديق الوقف للمساجد، صناديق المعاقين، تحفيظ القرآن، وكذلك التعليم والبحث العلمي والابتكار وغيرها، واكتسب الوقف النقدي شعبية على خلاف أوقاف الأصول غير المنقولة. وأدرك المسلمون في سنغافورة أهمية الوقف النقدي ودوره في جمع المدخرات الاجتماعية، وتحويلها إلى راس مال اجتماعي، وتطوير سوق رأس المال الاجتماعي؛ لتحفيز الدمج بين الأمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، وتحقيق

المقاصد الشرعية للوقف والمصالح العامة، وقد استخدمت إدارة الوقف في سنغافورة الصكوك في تطوير بعض أوقافها، وستتاول كيف استفادت الأوقاف في سنغافورة من هذا الأسلوب في تمويل تطوير الأوقاف في كلا من مشروع بناء مبنى في طريق الشاطئ 11، ومشروع جمع مبلغ 35 مليون دولار لمشروع تطوير أصول الوقف في شارع بنكولين، استخدم الباحث منهج دراسة الحالة، المنهج الوصفي التحليلي. الكلمات المفتاحية: الوقف في سنغافورة، الوقف النقدي، التمويل.

المقدمة :

يرجع تاريخ الوقف في جزيرة سنغافورة إلى تاريخ دخول الإسلام إلى الجزيرة، بما فيها المناطق التي تطلق عليها حالياً شبه جزيرة ملايو التي كانت جزيرة سنغافورة جزء منها، وكان للتجار العرب والهنود والاندونيسيين الذين هاجروا لسنغافورة فضل كبير في إنشاء الأوقاف، حيث أنشاء الجنيدي، (وهو مهاجر من اصل يمني) مسجد يسمى بمسجد عمر كامبونج ملقا، وهو أول وقف وأول مسجد بني في سنغافورة، بالإضافة الكثير من المساجد التي بنيت بعد ذلك من قبل المسلمين التجار الهنود والتي وصلت لحوالي 14 مسجد (Arifn & Kudus, 2015) ولم يقتصر الأمر على أنشاء المساجد بل قاموا بشراء عقارات وخصصت للإيجار والعائد من الإيجار خصص للصيانة الأوقاف والصرف على الأنشطة الدينية، وهو ما يسمى بالوقف الإنتاجي (Abdu Karim, 2010) وعليه فقد حرص المسلمون الأوائل الذين استقروا في سنغافورة على وقف أوقاف خاصة على غرار الأوقاف المعروفة في بلادهم الأصلي- يعود ريعها على أعمال الدعوة الإسلامية ورعاية أبناء الجالية الإسلامية في سنغافورة، وتعليمهم وابتعاث البعض منهم إلى الدول الإسلامية، خاصة إلى حضرموت واليمن موطن غالبية المهاجرين الأوائل وذلك لكي يتعلموا الذين الإسلامي والشريعة الإسلامية السمحة. وأصبحت أوقاف خيرية مفتوحة للجميع، وكانت هذه الأوقاف أحد الأسباب التي أعطت سمعة جيدة للجاليات العربية بين المسلمين في جزيرة سنغافورة، وقد تم إنشاء معظم الأوقاف خلال الهجرة المبكرة للمسلمين في الآونة الأخيرة القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ومع ذلك حتى عام 2010م، لم يكن هناك إبداعات جديدة في إنشاء الوقف ربما يرجع إلى الأسباب التالية:

- 1- عدم وجود معلومات حول إنشاء الوقف والتي تؤدي إلى التوسع في إنشاءه.
- 2- ارتفاع أسعار العقارات بما يتجاوز إمكانات الكثير من المسلمين السنغافوريين.
- 3- هناك العديد من أشكال التبرعات الأخرى والتي تستهدف المسلمين في سنغافورة مثل المدارس والمساجد مع الترويج القليل لأموال المؤسسة الوقفية.
- 4- كل وقف ينسب إلى Muis، هي أوقاف أولئك الذين لا يرتاحون لإدارة أصول أموالهم من قبل هيئة حكومية، أو الذين يفضلون إدارة أوقافهم الخاص بهم دون أي تدخل من السلطات من خلال الأمناء المعينين ذاتياً وقد يمتنعون عن إنشاء الأوقاف. (Ibrahim & Datuk, 1965).

مشكلة البحث:

يهدف البحث لاكتشاف وإبراز تجربة جديدة ناجعة آتت ثمارها، حرية بالدراسة والملاحظة، والاستساح للاستفادة منها في تطوير الوقف في العالم الإسلامي، وهي تجربة سنغافورة في إدارة الوقف وتطويره، تعتبر تجربة الوقف في سنغافورة من أنجح التجارب على المستوى الإسلامي، سواء من حيث البعد التنظيمي، أو من حيث البعد الاستثماري، وقد شهد قطاع الوقف تطوراً ملحوظاً حيث اكتشفت طرق وأساليب حديث ناجعة، أدت إلى حماية الوقف وتطوره بطريقة تتواءم مع متطلبات العصر وعصر التنمية، فهناك الوقف النقدي والذي تمثلت في الآتي : صناديق الوقف للمساجد، صناديق المعاقين، تحفيظ القرآن، وكذلك التعليم والبحث العلمي والابتكار وغيرها،

واكتسب الوقف النقدي شعبية على خلاف أوقاف الأصول غير المنقولة. وأدرك المسلمون في سنغافورة أهمية الوقف النقدي ودوره في جمع المدخرات الاجتماعية، وتحويلها إلى رأس مال اجتماعي، وتطوير سوق رأس المال الاجتماعي؛ لتحفيز الدمج بين الأمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، وتحقيق المقاصد الشرعية للوقف والمصالح العامة،

وقد استخدمت إدارة الوقف في سنغافورة الصكوك في تطوير بعض أوقافها، وستتناول كيف استفادت الأوقاف في سنغافورة من هذا الأسلوب في تمويل تطوير الأوقاف في كلا من مشروع بناء مبنى في طريق الشاطئ 11، ومشروع جمع مبلغ 35 مليون دولار لمشروع تطوير أصول الوقف في شارع بنكولين.

الأول: الإطار النظري للدراسة التعريف بواقع الوقف في سنغافورة وبيان خصوصيته.

في قانون إدارة المسلمين (AMLA)، يتم تعريف الوقف على النحو التالي:
"الوقف" يعني التخلي الدائم أو المستمر من قبل المسلمين عن أي ممتلكات منقولة أو غير المنقولة لأي غرض ديني أو خيري¹.

ويقسم قانون AMLA الوقف إلى نوعين منفصلين من الأوقاف، النوع الأول هو الوقف العام أو الوقف "Am" وهي تعني العام كما هي في اللغة العربية، والنوع الآخر هو "Khas" وتعني الخاص كما في اللغة العربية، ويتم استخراج هذه التعريفات من قانون AMLA على النحو التالي:
ويقصد بالوقف العام التخلي الدائم عن رأس المال ودخل الممتلكات لأهداف دينية أو خيرية معترف بها من قبل المسلمين والقانون.

"الوقف الخاص" يعني التخلي الأبدي عن رأس المال أو الممتلكات الخاصة لأغراض دينية أو خيرية معترف بها في قانون المسلمين، ودخل هذه الممتلكات تدفع للأشخاص أو للأغراض المحددة في قبل الواقف. (AMLA).

المجلس الإسلامي السنغافوري (MUIS] Majlis Ugama Islam Singapore)

قبل صدور قانون (AMLA) كانت جميع الأوقاف الموجودة في سنغافورة تدار من قبل المجلس الدائم للمسلمين والهندوس الذي صدر في 8 سبتمبر 1905م، (Abdu Karim, 2010) وفي عام 1968 أنشأ قانون إدارة شؤون المسلمين (AMLA) لضمان دعم جميع الشؤون الدينية وأحكامها من خلال البرلمان، ويوفر AMLA نظام إدارة مركزي يغطي جميع جوانب حياة المسلمين في سنغافورة، وبموجب هذا القانون تم تشكيل المجلس الإسلامي الديني في سنغافورة (MUIS)، وهو يتصرف كهيئة قانونية تشرف على شؤون المسلمين في سنغافورة، ويختص بإدارة الزكاة، والأوقاف، وشهادات الحلال، والحج، والمساجد والمدارس الدينية، وبذلك حصل المسلمون في سنغافورة على ميزة خاصة، لأن أيًا من أصحاب الأديان الأخرى لم يحصل على هذا الحق، والمجلس تحت إشراف وزارة تنمية المجتمع والشباب والرياضة، ويتكون المجلس من رئيس المجلس و12 عضواً، والوزير هو المسؤول عن المجلس ويختار خمسة من أعضائه، وترشح الجمعيات الإسلامية من يصلح لعضوية المجلس، أما رئيس المجلس فتعيينه الحكومة وكذلك الأمين العام للمجلس، والمفتي يعينه رئيس الدولة وهو عضو في المجلس ومنصبه ثابت لا يتغير هو والأمين العام للمجلس، ويطلقان حتى سن التقاعد، أما رئيس المجلس وأعضاءه فمدتهم 3 سنوات بعدها يجدد تعيينهم أو يتم اختيار غيرهم. (سميط، 1998م).

¹ - قانون MLAA <https://sso.agc.gov.sg/Act/AMLA1966?provids=p1||-#pr58>

- وفيما يتعلق بدور المجلس الإسلامي فهو ممثل المسلمين أمام الحكومة، وقد أعطي هذا المجلس الإسلامي صلاحيات واسعة إدارية وتنفيذية في الإشراف على المساجد والمدارس الإسلامية.
- ويسعى المجلس لتحقيق مجموعة من الأهداف فيما يخص الوقف وهي:
- إنشاء أوقاف جديدة لتلبية احتياجات التمويل الجديدة للمجتمع المسلم
 - الاستمرار في إعادة تطوير جميع ممتلكات الأوقاف والمحافظة عليها.
 - ضمان نمو وتنوع أصول الأوقاف
 - تعظيم إمكانات وخصائص الوقف
 - إدارة صندوق الأوقاف بكفاءة وفعالية
 - إثبات أن الوقف هو صيغة نموذجية للإنفاق الخيري
 - توجيه العائدات الوقفية نحو تنمية المجتمع.²

الهيكل القانوني للوقف في سنغافورة

قبل ظهور قانون إدارة القانون الإسلامي في 1 يوليو 1968، تم تنظيم كل التبرعات والجمعيات الخيرية بموجب قانون الأوقاف الإسلامية والهندية (الفصل 27)، ودخل حيز التنفيذ في 8 سبتمبر 1905م، وفي عام 1968م إنشاء قانون إدارة شؤون المسلمين (أملاء، AMLA) لضمان دعم جميع الشؤون الدينية وأحكامها، وفقا للمادة 58 من قانون AMLA، تم نقل جميع الأوقاف تحت إدارة المجلس الإسلامي MUIS، ومع ذلك فإن غالبية الأوقاف لا تزال تحت سيطرة الأمراء الخاصون، وهذا سبب سوء الإدارة والتعامل غير السليم مع الأصول الوقفية والكثير من المشاكل التي أدت إلى بيع الأصول من قبل الأمراء دون علم MUIS، ولحل هذه المشاكل تم تعديل قانون AMLA في عام 1995م ليصبح تسجيل جميع مؤسسات الوقف إلزاميًا تحت مظلة المجلس، وحصلت تعديلات مختلفة لتطوير نظام إدارة الوقف وتقويته (Abdu Karim, 2010) ويتضمن قانون AMLA العديد من الأحكام القانونية المتعلقة بإدارة الوقف، وتتضمن هذه الأحكام استحقاق الوقف، وتسجيل الوقف، الاعتماد المالي للأوقاف كما في المادة 62، 64 حول الأصول الوقفية، وكذلك تعين النظار أو فصلهم ومحاسبتهم أحيانًا، ومن حيث السعي للتميز الإداري لمجلس الإسلامي فقد حصل MUIS على شهادة ISO 900 لإدارتها بشكل عام وللوقف بشكل خاص، ويسعى المجلس باستمرارية هذا النظام الإداري المتميز، وحقق المجلس أيضا علامة الجودة من الالتزام بالوفاء بمعايير ممتازة في عملياته مثل القيادة، معاملاته مع المستفيدين والزبائن، والعديد من النتائج المرموقة في سنغافورة.³

خصائص الوقف في سنغافورة:

وقد تم اختيار تجربة سنغافورة في تطوير وإدارة قطاع الأوقاف لعدة أسباب منها: -

أولاً: أنها من التجارب الناجحة في إدارة وتنمية الأوقاف، حيث كانت لديها بداية متواضعة في عام 1826م، عندما كان أول أصول الأوقاف مسجد عمر في شارع كامبونج ميلاكا، واليوم، تقدر القيمة الإجمالية لأصول الوقف في البلاد خلال عام 2010م بأكثر من 250 مليون دولار سنغافوري، مع احتمال مشرق لتحقيق نمو أكبر بسبب الكفاءة إدارة الأصول. (Abdu Karim, 2010)

² <https://www.muis.gov.sg>-muisc

³ - الموقع الرسمي للمجلس الإسلامي سنغافورة <https://www.muis.gov.sg>

ثانياً: قدمت سنغافورة نموذج مميز في إدارة الأوقاف من خلال الدمج ما بين العامل الخيري والعمل التجاري، من خلال الاستعانة بالشركات الاستثمارية في مجال استثمار أموال الأوقاف وهو ما يطيل في عمر المؤسسة الوقفية ويحافظ على كفاءتها وفعاليتها إذا ما تم تنظيمها وإدارتها بالشكل الصحيح.

ثالثاً: يبدو أن نهج سنغافورة في تطوير التنمية هو نهج متوازن، حيث اعتمدت على تطوير الأصول الوقفية العقارية إلى جانب مواكبة التطور في الأوقاف من خلال الأوقاف النقدية، فقد تم تطوير عدد كبير من العقارات وأصبحت ذات عائد كبير وحقت فوائد اجتماعية كثيرة للمجتمع السنغافوري، وكذلك وضعت خطة للوقف النقدي يستفيد منه شريحة كبيرة من المجتمع ويساهم فيه مختلف شرائح المجتمع باختلاف مستويات دخولهم.

رابعاً: من حيث التنفيذ الجيد والإدارة، والعمل الجاد وتحقيق التميز، حصلت MUIS على شهادة ISO 9001 في إدارة الوقف، كذلك حصل المجلس أيضاً على لقب السنغافوريين المؤهلين، الذين لديهم هدف الالتزام التنظيمي في شكل معايير التميز من حيث؛ العمليات، والقيادة، والعملاء، والنتائج، ومازال المجلس يعمل بشكل متواصل من أجل استمرار هذا التميز في نظام الإدارة.

الفرع الثاني: أساليب تمويل تطوير الأوقاف في سنغافورة

تمويل الوقف هو التفكير بأسلوب علمي للحصول على رؤوس أموال لتغطية حاجات الوقف ولرعايته وتنميته ولزيادة نشاطه بزيادة رأس ماله المتداول أو بالبحث عن يشاركه بالأموال التي قد لا تتوفر لديه أو لدى من يسلمه المال على سبيل العقود والشركات المعروفة في الفقه الإسلامي (السيد، 1999م)، وقد أدى البحث المستمر والعمل الريادي لتطوير وإحياء الأصول الوقفية إلى ابتكار أساليب تمويل مختلفة لتطوير عقارات الوقف في جميع أنحاء العالم.

اعتمد المجلس الإسلامي بسنغافورة على أسلوب التمويل الداخلي والخارجي (المشروعات المشتركة) باستخدام طرق مختلفة لتمويل مشاريع تنمية الأصول الوقفية وبتوافق مع الشريعة الإسلامية، وفيما يلي بعض الأدوات المستخدمة لتمويل تطوير الوقف في سنغافورة:

- 1- استخدام التمويل القائم على حقوق الملكية - المشاركة (المشروع المشترك) والمضاربة (تقاسم الأرباح)
 - 2- استخدام التمويل المستند إلى الديون - إجارة، استصناع، صكوك
 - 3- استخدام التمويل الداخلي مثل قرض من بيت مال، أو حكومة، أو باستخدام أموال الوقف الخاصة.
- قرض حسن، استبدال (Abdu, 2010).

أولاً - التمويل القائم على حقوق الملكية

أ- المشاركة (مشروع مشترك)

يعتبر العديد من العلماء أن المشاركة هي الأكثر أصالة في العقد الإسلامي، وكان يمارس في شبه الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام بفترة طويلة (Ariff, 1989)، حيث يجمع شخصان أو أكثر بين رأس مالهم أو النشاط التجاري معاً، وأية خسائر يتم وفقاً لمساهمة رأس المال.

التمويل القائم على حقوق الملكية، وهو الأسلوب الرائد لتمويل الأصول الوقفية للمجلس الديني الإسلامي في سنغافورة، معظم أصول الوقف تم تطويرها باستخدام هذا النمط من التمويل ومن أمثلة هذا التمويل تمويل وقف قاسم، والذي من خلاله تم الجمع بين مفهوم المشاركة في تطوير العقارات مع مفهوم الإيجار الطويل (الحكر) في تطوير وقف قاسم، وفيما يلي شرح هذا النمط من التمويل.

العقار: أنشاء وقف مسجد قاسم في عام 1921م كان الوقف عبارة عن قطعة أرض للمسجد، والباقي مباني مستأجرة يتلقى عليها الوقف إيجارات دورية من المستأجرين، والتي تعود ملكيتها إلى أحنا محمد قاسم بن علي محمد، المعروف بوقف قاسم، حيث كان المسجد في حالة متداعية ويحتاج إلى إعادة بناء كبيرة لخدمة المجتمع المسلم عالي الكثافة في تلك المنطقة.

التطوير: تتمثل عملية التطوير في إقامة مبنى جديد للمسجد ومجمع تجاري و40 وحدة سكنية، وقُدرت كلفة المسجد الجديد بمبلغ 5 ملايين دولار سنغافوري، وكذلك 10 مليون دولار أخرى تحتاجها المحلات من أجل توفير دخل مستقبلي للمسجد، في المجموع يحتاج الوقف إلى 15 مليون دولار من أجل التطوير.

التمويل: اعتمد الوقف على التمويل الداخلي في هذا المشروع بالتعاون مع بيت المال -المجلس Muis، تم المشاركة بين المجلس - بيت المال⁴ والأوقاف، حيث قدم الوقف الأرض وبيت المال يوفر رأس المال والخبرة اللازمة لتطوير، ولكي يتمكن بيت المال من جني رأس المال الذي قدمه، ومن أجل أن يتمكن الوقف من سداد المبلغ المرتفع، تم طرح فكرة بناء 40 شقة للإيجار، وكانت الأرض التي يمتلكها الوقف مساحتها كبيرة ومناسبة جدا لإقامة المشروع.(Abdu Karim, 2010).

كيفية عمل هذا النموذج : المرحلة الأولى كانت بداية المشروع بتنفيذ الصفة التجارية إقامة 40 وحدة من الشقق المكونة من طابقين بكلفة ما مجموعه 10 ملايين دولار، والذي استغرق عامين كاملين، سبقتهما فترة طويلة من التفاوض على إخلاء جميع المحلات التجارية القديمة من المستأجرين مقابل تعويض مالي، تم تسويق العقار وتم بيع جميع الوحدات الأربعين عن طريق نظام المناقصة أثناء عملية البناء، وبلغ مجموع العائدات المحصلة من البيع حوالي 28 مليون دولار، وبذلك يمكن أن يبدأ بناء المسجد والمجمع التجاري، وبذلك لم يبحث الوقف عن تمويل خارجي لعملية التطوير.

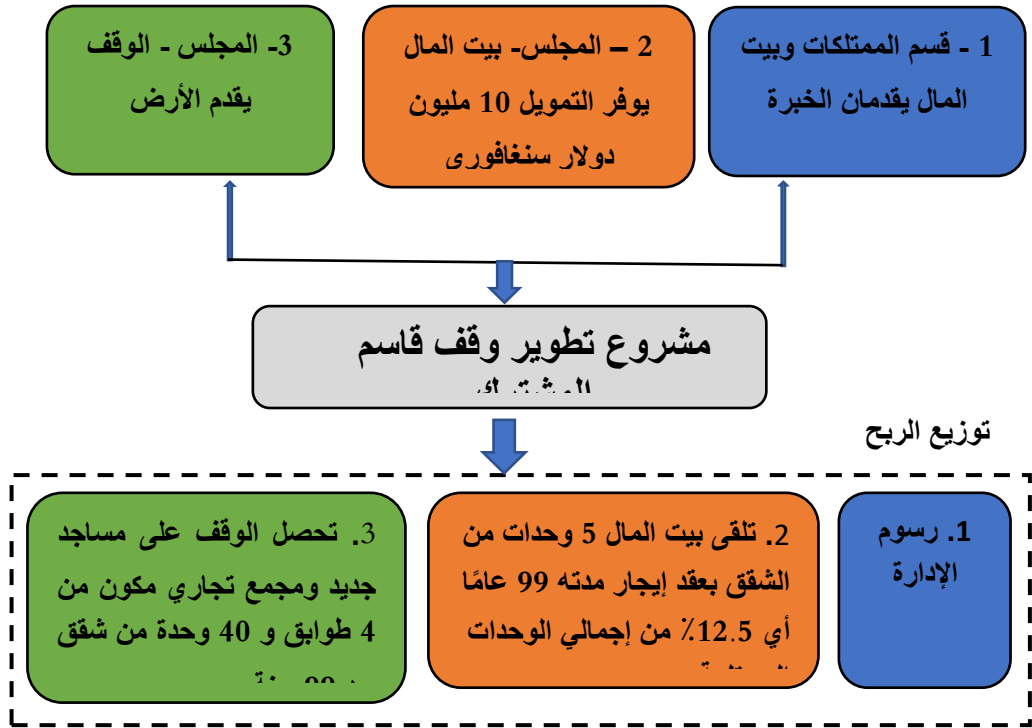
وكان صافي الربح من التطوير حوالي 15 مليون دولار، وهو ما يكفي بالضبط لتمويل المرحلة الثانية من التطوير لبناء المسجد والمجمع التجاري وتحقيق المتطلبات اللازمة للوقف.

هيكل المشاركة لتمويل التطوير

في المثال أعلاه، جاء الوقف وبيت المال معاً شركاء في عملية تطوير المنطقة، قدم بيت المال رأس المال بقيمة 10 ملايين دولار، وقدم الوقف الخبرة الإدارية والأرض.

توزيع الأرباح: يتلقى بيت المال ما يعادل 5 وحدات من الشقق مقابل خبرته الإدارية والأموال التي قدمتها، والوقف يحصل على مسجد جديد ومجمع تجاري جديد لتوفير دخل مستدام للمسجد كما هو مبين بالشكل (1) (Abdu, 2010).

⁴ بيت المال هو صندوق هبات عام يديره مجلس أوغاما إسلام سنغافورا. تم إعداد الصندوق كصندوق الأغراض العامة للجالية المسلمة بشكل عام. انظر تقرير مويس السنوي عن الأنشطة المالية وتقرير بيت المال.



الشكل 1: هيكل المشاركة في تمويل وقف قاسم

ب - هيكل المضاربة

تقوم فكرة المضاربة على قبول ناظر الوقف الأموال النقدية بصفته مضاربا، ويصدر فيها وثائق متساوية القيمة، ويستعمل الناظر هذه الأموال في تنمية أموال الوقف، ويقوم الناظر بحساب الربح والخسارة حسب الاتفاق (قحف، 1997م).

وقد استخدمت المضاربة في تنمية وتمويل العديد من الأوقاف، وكمثال على هيكل المضاربة حالة الأصول الوقفية في شارع ديكسون في سنغافورة.

تمويل وقف ديكسون

تم تمويل هذا الوقف بأسلوب المضاربة، حيث يقوم المستأجر بتوفير رأس المال (صاحب المال)، ويوفر المضارب (الوقف) الخبرة في الإدارة والتطوير.

في هذا المشروع قدم المستأجر تكلفة تجديد العقارات الوقفية المتهالكة بمبلغ 300000 دولار، سيحصل الوقف على أصول وقفية جديدة تم تجديدها وتأجيرها ولكن بسعر مخفض للمستأجر، وعليه فإن المستأجر قد تحصل على فترة تأجير لمدة 12 سنة بسعر مخفض، وهذا أفضل من ترك الممتلكات في حالة متداعية وعدم القدرة على كسب أي إيجار، وبهذه الطريقة كان المستأجر قد احتاط من ارتفاع معدل الإيجار، وقام بتأمين عقد الإيجار للسنوات لفترة زمنية قادمة متفق عليها، وقد استخدمت طريقة التمويل هذه في تمويل العديد من الأوقاف في سنغافورة، للابتعاد عن الحاجة إلى الاقتراض أو التمويل عالي التكاليف (Abdu Karim, 2010).

ثانياً - التمويل المستند إلى الديون (الصكوك)

أحد التطورات في الصناعة المالية الإسلامية هو طرح الصكوك، والصكوك هي مواصفات جديدة للديون عند البحث في قدراتها لتوفير الأموال. (Khan & Siddiqui, 2018)

تستخدم الصكوك لجمع الأموال لتمويل المشاريع، وهي الآن تكتسب شعبية مع الحكومات التي تصدر الصكوك السيادة لتمويل معظم مشاريعها الضخمة مثل الطاقة والنقل وغيرها من مشاريع البنية التحتية، هناك أنواع عديدة من الصكوك مثل المشاركة، الإجارة، المضاربة، المرابحة، الاستصناع، السلم، الأنواع الأكثر شعبية من الصكوك هي صكوك الإجارة تليها المشاركة، وصل إصدار الصكوك العالمية إلى 74.8 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2016م. ومن بين أعلى مصدري الصكوك هي ماليزيا، 34 مليار دولار أمريكي والتي تمثل 46.4% من سوق الصكوك العالمية (Khouildi & Kassim, 2018).

وفي مجال الوقف، مع وجود العديد من أصول الوقف في شكل ممتلكات، يمكن للصكوك أن تكون واحدة من الخيارات الأكثر شعبية في تمويل تطوير الوقف، ومع ظهور الصكوك، يمكن لهذه الأدوات أن تسرع من تطور الوقف، وهو ما تحتاجه العديد من مؤسسات الأوقاف.

وفي عام 2015م أصدرت خزنة ناشيونال الماليزية صكوكا أطلق عليها صكوك "إحسان"، وهي عبارة عن صكوك استثمارية ذات مسؤولية اجتماعية، الهدف من إصدارها تمويل مدارس ووقفية، من خلال سوق رأس المال كتجربة هي الأولى من نوعها (Ibrahim & Datuk).

ففي حين أن الأساليب التقليدية في الأيام القديمة تستخدم أدوات الحكر والإجارة إلا أن ظهور الصكوك أدى إلى تسريع تطوير الوقف، حيث أن هناك حاجة ماسة في العديد من مؤسسات الأوقاف لتطبيق هيكل الصكوك لتطوير أوقافها.

وقد استخدمت إدارة الوقف في سنغافورة الصكوك في تطوير بعض أوقافها، وستتناول كيف استفادت الأوقاف في سنغافورة من هذا الأسلوب في تمويل تطوير الأوقاف في كلا من مشروع بناء مبنى في طريق الشاطئ 11، ومشروع جمع مبلغ 35 مليون دولار لمشروع تطوير أصول الوقف في شارع بنكولين.

أ - مشروع تمويل تطوير مسجد بنكولين (صكوك المشاركة)

تأسس هذا المسجد 1845م، بنسخة دائمة بناها تاجر عربي، يدعى عمر بن الجنيد، في عام 2001م، بسبب إعادة تطوير المنطقة، تم هدمه ودمجه المسجد في مجمع سكني متعدد الاستخدامات وافتتح في عام 2004م⁵، وهو تحت وصاية MUIS.

ومن أجل تمويل هذا التطوير، اقترح المجلس حل مبتكر من خلال صكوك المشاركة، وتفاصيل هذا الهيكل والموضحة بالشكل البياني (13) كما يلي:

الجزء الأول من العقد - عقد المشروع المشترك / المشاركة

عقد المشروع المشترك بين الأوقاف وبيت المال وشركة Wares (شركة تابعة MUIS)، تتعامل مع المجلس في تنمية العقارات الوقفية) دخلت هذه الشركة في عقد بناء مختلط لتطوير في شارع Bencoolen، ويساهم الوقف بالأرض وبعض رأس المال، ويقوم بيت المال بتوفير المبلغ اللازم للتطوير 35 مليون دولار سنغافوري من خلال المستثمرين، وشركة Wares توفر مبلغ أسمى وكذلك خبرتها الاستثمارية (Abdu Karim, 2010).

⁵ - http://eresources.nlb.gov.sg/infopedia/articles/SIP_174_2005-01-25.html

الجزء الثاني من العقد - عقد الإجارة

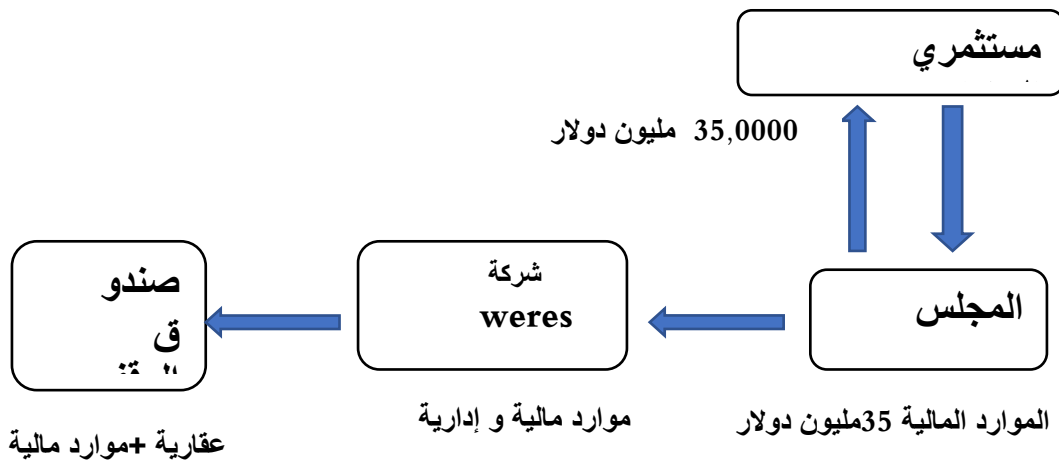
من أجل توفير عائد للمستثمرين، تم إبرام عقد التأجير بين شركة الأغراض الخاصة (تسمى هنا SPV) لإبرام عقد إيجار مع Ascott International Pte Ltd⁶، وافقت أسكوت على استئجار العقار لمدة 10 سنوات. ومن ثم تم تأمين تدفق مستمر للدخل للوقف، ويمكن من خلال ذلك تقديم العائد للمستثمرين، على الرغم من إصدار السندات لمدة 5 سنوات، تم توقيع عقد الإيجار لمدة 10 سنوات، وذلك لكي لا يكون هناك أي عوائق لأن هناك خياراً للتجديد السندات بعد 5 سنوات (Abdu Karim, 2010).

توزيع الربح

بناءً على اتفاق المشاركة أعلاه يتم تقسيم الربح وفقاً لذلك نسبة رأس المال المستثمر كما موضح بالشكل البياني (14)، سوف يكسب المستثمرين من خلال بيت المال على تيار مستمر من الدخل على أساس إيرادات الإيجار المستلمة والمتفق عليها عند التعاقد، وسيحصل الوقف على مسجد جديد بقدرة استيعابية أكبر و4 طوابق من العقارات التجارية لتوفير دخل للمسجد لتشغيله والحفاظ عليه، بما أن بيت المال تحمل معظم المخاطر للقيام بتوفير الأموال الأمانة للاستثمارات، سوف يحصل على خدمات الشقق مع عقد إيجار لمدة 99 عاماً. وستحصل شركة Wares على عائد استثماري اسمي ورسوم مهنية لإدارة الاستثمار والتطوير (Kamsani & Leung, 2005).

خصائص هذا النموذج سيحصل المساجد على دخل للحفاظ عليه وتشغيله. وبما أن بيت المال تحمل معظم المخاطر في القيام بالاستثمار البالغ 35 مليون دولار، فسيحصل في المقابل على خدمة الشقق بعقد إيجار مدته 99 عاماً. علاوة على ذلك، تعاقدت شركة بيت المال أيضاً مع شركة أسكوت بي تي إي المحدودة على مشاركة الأرباح في أعمال الشركة.

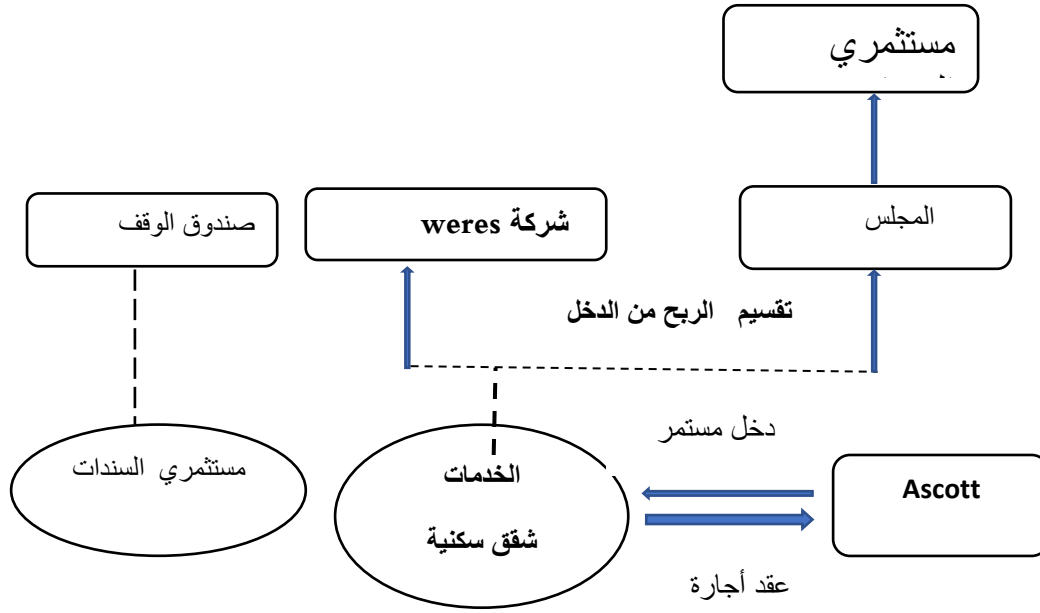
ستحصل شركة Wares Investments Pte Ltd على عائد استثماري اسمي ورسوم مهنية مقابل الإدارة.



الشكل 2 : ترتيب صكوك المشاركة

⁶ أسكوت الدولية بي تي إي المحدودة التي تنتمي إلى كابيتال لاند هي شركة إدارة الخدمات التي تدير العديد من الشقق الخدمية في سنغافورة وكذلك في الخارج.

توزيع العائدات من هذه الصفقة على الشركاء في المشاريع المشتركة كما في الشكل التالي:



الشكل 3 : توزيع الربح بين الشركاء

هذا الحل المبتكر في التمويل من خلال سوق رأس المال زادت قيمة أصول الوقف في شارع بينكولين وله عدة مزايا وضحتها

سابقًا.

ب - مشروع طريق الشاطئ 11، وتمويله (Beach Road 11)

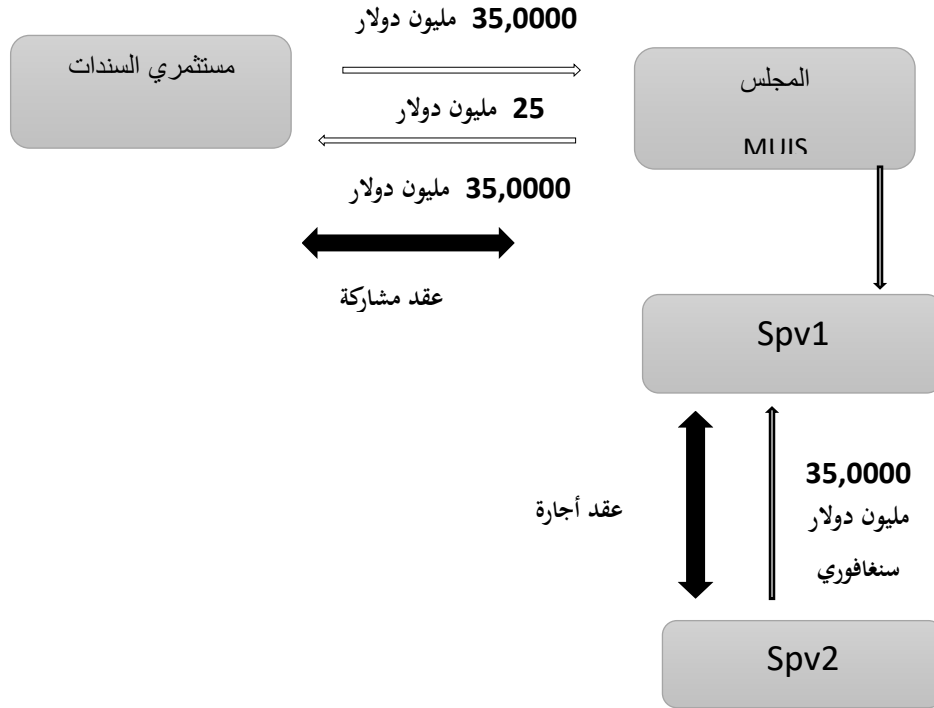
تقع بعض أصول الوقف في سنغافورة في مواقع مختلفة، بعضها في أماكن ذات مستوى إيجار منخفض، في حين أن بعضها يقع في مناطق رئيسية ويتم الحصول على عوائد إيجار عالية، وهذا التشتت في الأصول الوقفية ترتب عليه عدة مشاكل في الإدارة والإشراف والصيانة مما ترتب عليه زيادة في التكاليف، والذي انعكس سلبيًا على العائد من وراء هذه الأصول (Nagaoka, 2016)، وبناءً على ذلك قرر المجلس الإسلامي المضي قدماً في عملية ترحيل الأصول من الأصول ذات العوائد المنخفضة إلى العقارات ذات العائد الأعلى، أستلزم ذلك تجميع كل تلك الأصول لشراء أصل واحد عالي القيمة في مكان بارز جدًا، في ظل ذلك تم تنفيذ مشروع وقف طريق الشاطئ 11 (Beach Road 11 Waqf)، وتم التخلص من مجموعة من الأصول الوقفية المتهاكلة والمشتتة في أماكن مختلفة من أنحاء البلاد ودمجها في مبنى جديد في وسط المدينة بجوار فندق رافليز. (Abdu Karim, 2010)

تمويل المشروع

نتطرق هنا إلى كيفية تمويل هذا المشروع، وملخص هذا المشروع هو التخلص من الأصول الوقفية ذات العائد المنخفض وشراء الأصول ذات قيمة عالية في مكان بارز جدًا، ومن تم هجرة الأصول الجماعية من خلال شراء مبنى مكون من ستة طوابق في شارع طريق الشاطئ 11، كان سعر البيع للمبنى 31.5 مليون دولار.

المرحلة الأولى تمثلت في مشروع مشترك بين المجلس MUIS والمستثمرين في صكوك المشاركة لشراء وتجديد عقار تجاري مكون من 6 طوابق بجوار فندق (Raffles) بلغت كلفة المشروع 34 مليون دولار سنغافوري، قدم الوقف 9 مليون دولار سنغافوري تم و 25 مليون دولار سنغافوري من قبل المستثمرين، نسبة رأس المال من 26.5 % قدمها الوقف إلى 73.5 % جمعت من المستثمرين من خلال الصكوك، والتي كانت أيضا نسبة تقاسم الربح المتفق عليها.

المرحلة الثانية من المشروع وهو مرحلة التأجير، حيث قامت شركة خاصة SPV1 بتأجير العقار وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبيت المال، والشركة SPV2 ستقوم بإدارة الأصول وتضمن إعادة أموال المستثمرين.



الشكل 4 : تمويل مشروع طريق الشاطئ 11 (BEACH ROAD11)

ثالثاً- استخدام التمويل الداخلي

التمويل الداخلي يتمثل في قرض من بيت مال (قرض حسن)، أو استبدال، أو باستخدام أموال الوقف الخاصة.

أ - التمويل من خلال بيت المال

بيت المال هو صندوق هبات عام يديره المجلس الإسلامي، تم إعداد الصندوق كصندوق الأغراض العامة للجالية المسلمة بشكل عام.

يتم توفير تمويل بدون فوائد في إطار صندوق بيت المال الأوقاف المالية وتطوير المشروع. ينطبق هذا التمويل على مفهوم القرض الحسن، وبيت المال أو صندوق الهبات العام يستخدم لتمويل العديد من مشاريع تطوير الأوقاف واحتياجات التمويل، ومن المشاريع التي تم تمويلها من بيت المال مشروع وقف جبار:

وقف جبار (Waqf Jabbar)

في عام 1990م، بدأت MUIS إعادة تطوير المباني الوقفية القديمة بتمويل داخلي من بيت المال لتأخذ نهج الأوقاف الحديثة.

العقار: هو وقف جبار (waqf Jabbar)، والذي أسس عام 1947م، وكان تحت وصاية المجلس والذي كان عبارة عن أرض شاعرة في طريق دوكو (Duku Roadm) والمستفيدين من هذا الوقف المسجد وأيتام المسلمين، وكانت عملية التطوير إنشاء مسجد بالإضافة إلى وحدات سكنية. تمت عملية التمويل من خلال التمويل المشترك، بين الوقف وبيت المال، حيث يوفر الوقف الأرض ويوفر بيت المال الأموال.

وبعد عملية التطوير زادت الإيرادات من الإيجار من 68 دولار سنغافوري سنويًا في عام 1990م إلى حوالي 36.000 دولار سنغافوري سنويًا في عام 2005م (Md Sadd، وآخرون. 2010م)، ويستخدم صافي الدخل السنوي من الممتلكات لدفع ثمن صالح المسجد (رواتب الأئمة والترميم في المسجد، فواتير الكهرباء) والشق الثاني لصالح تعليم أيتام المسلم. (Mohsin et al., 2016)

د - الوقف النقدي لمساهمات بناء المساجد

شكل آخر من أشكال الوقف، الذي يمارس في سنغافورة منذ 1970م هو الوقف النقدي. هذا الصندوق، المعروف أيضًا باسم بناء المسجد وصندوق مينداكي MBMF، يهدف إلى إعادة تطوير جميع المساجد في سنغافورة. يهدف هذا النمط من التمويل إلى إشراك جميع الموظفين المسلمين في المساهمة في تطوير جميع المساجد في سنغافورة من خلال نظام فحص تلقائي يستند إلى إجمالي الدخل الشهري. سيتم بعد ذلك توجيه المبلغ المخصص من رواتبهم الشهرية من خلال صندوق الادخار المركزي CPF إلى MUIS حيث سيتم توجيهه مباشرة لإعادة تطوير جميع المساجد في سنغافورة، وهذا النوع من الأوقاف النقدية أداة مالية قوية، والتي ستمكن جميع المساجد من الحصول على دخل مستمر لصيانتها ودعمها (Abdu, 2010; Alareeni, 2018; Alqallaf and Alareeni).

المطلب الرابع: الوقف النقدي في سنغافورة

يمارس وقف النقود الآن على نطاق واسع في كثير من البلدان والمجتمعات الإسلامية، وتم إنشاء العديد من الأوقاف النقدية مختلفة الأغراض، هناك صناديق الوقف للمساجد، صناديق المعاقين، تحفيظ القرآن، وكذلك التعليم والبحث العلمي والابتكار وغيرها، واكتسب الوقف النقدي شعبية على خلاف أوقاف الأصول غير المنقولة. (Haneef, 2017)، وأدرك المسلمون في سنغافورة أهمية الوقف النقدي ودوره في جمع المدخرات الاجتماعية، وتحولها إلى راس مال اجتماعي، وتطوير سوق رأس المال الاجتماعي؛ لتحفيز الدمج بين الأمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، وتحقيق المقاصد الشرعية للوقف والمصالح العامة، فتوسعوا في أدوات الوقف من الأدوات التقليدية إلى المعاصرة، وأهم هذه الصور القديمة الحديثة الوقف النقدي - وذلك بعد أن كان الوقف طوال تاريخ دخول الإسلام لهذه الجزر عملاً خيرياً يعتمد على المبادرة الفردية، كما يعتمد غالباً على النظام الفردي أو العائلي في الإدارة، بالرغم مما يمكن أن تتصف به هذه الفردية من ضعف في الأساليب والتخطيط والتعرف على المصالح الأكثر أهمية، حيث طبق في سنغافورة الوقف النقدي في شكل صناديق وقفية لتمويل احتياجات المجتمع الدينية والتعليمية والصورة الأخرى وهي الصكوك لتمويل مشاريع الوقف الاستثمارية.

يتناول هذا المطلب صور تطبيق الوقف النقدي في سنغافورة وهي كالتالي:

أولاً: صندوق بناء المساجد

ثانياً: صندوق وقف علم

ثالثاً: صكوك المشاركة

أولاً - صندوق بناء المساجد (MBF)

1 - تأسيس الصندوق

تأسس صندوق بناء المساجد (MBF) في عام 1975م كوسيلة لجمع الأموال لبناء المساجد، حيث كان الغرض الرئيسي هو بناء مسجد في كل بلدة جديدة (M. B. F. MBF, 2016) (M. B. F. MBF, 2016, p.370) وأعدت (MBF, 2016) وبعد تشكيل مؤسسة مينداكي في عام 1984م، اندمجت MBF مع صندوق Mendaki وأعدت تسميته بصندوق بناء المساجد ليصبح (MBMF)، (MBF, 2016, p.370) (M. B. M. F. MBF, 2016) (M. B. M. F. MBF, 2016) ليصبح اسمه صندوق بناء المسجد منداكي (MBMF) ويتكون من مكون المسجد ومكون منداكي، يتم استخدام مكون مبنى المسجد لبناء مساجد جديدة بينما يتم استخدام مكون مينداكي لتطوير البرامج التعليمية الاجتماعية لتعزيز العائلات الملايوية المسلمة ورفعها مستواها، ويساهم المسلمون طواعية في هذا الصندوق من خلال استقطاع مبلغ ثابت من رواتبهم كل شهر من خلال صندوق الادخار المركزي (MBF, 2002)، وكانت المساهمة في هذا الصندوق لا تقتصر على السكان المحليين بل حتى العمال الأجانب والمقيمين الدائمين يمكنهم المساهمة في هذا الصندوق المجتمعي، وكانت طريقة فعالة لجمع أموال المجتمع من العمال المسلمين، ويدعم الصندوق بناء مساجد جديدة وتطوير المساجد القديمة، تم توسيع MBF لدعم البرامج التعليمية الاجتماعية ومبادرات التعليم الديني، ومع التوسع في عدد السكان المسلمين، إلى جانب التكاليف المتصاعدة للتعليم والبناء، أصبحت هناك حاجة إلى مراجعة كيفية استخدام موارد المجتمع بشكل أفضل لضمان توافر الأموال لدعم الاحتياجات الاجتماعية والدينية المتنامية داخل المجتمع السنغافوري.⁷

مجلس تنمية مجتمع الملايو المسلمين في سنغافورة: (M. B. M. F. MBF) Mendaki:

هي مجموعة مساعدة ذاتية رائدة تشكلت عام 1982 مكرسة لتمكين المجتمع الملايو المسلم من خلال التميز في التعليم.

وتستهدف برامج MENDAKI إلى حد كبير 30% من سكان الملايو المسلمين وبالتالي معظم برامجها وقائية وتميوية لتقديم المساعدة المبكرة للمستفيدين حتى يكونوا مستعدين للمدرسة، ويكونوا قادرين على الأداء الجيد في المدرسة وكذلك إعدادهم للمستقبل، وتعمل MENDAKI على نطاق واسع مع الشركاء الذين يشاركون ويدعمون رؤيته ورسالته. وتتألف من الوكالات الحكومية، والمدارس والمساجد، والمنظمات الإسلامية وأرباب العمل والمراكز المجتمعية، ومراكز خدمة الأسرة والطلاب وغيرها من الداعمين المحليين وشعار MENDAKI كلمة (إقراء) وهي الكلمة الأولى التي أنزلها الله سبحانه وتعالى للنبي محمد للسعي وراء المعرفة.⁸

2 - الخلفية التاريخية للصندوق

في أوائل السبعينيات، وجد بعض المسلمين الذين كانوا يعاد توطينهم من قراهم إلى مساكن مجلس التنمية والإسكان أنفسهم من دون مسجد جماعي في عقاراتهم الجديدة. بعد عدة جولات من النقاش، قام قادة الجالية المسلمة في توباويه، بجمع الأموال لبناء مسجد جديد، ولكن ذلك كان بطيئاً وغير فعال لان التبرعات التي تم جمعها غير كافية، وجاءت نقطة التحول حين بدأ رئيس الوزراء لي كوان يو اجتماعات مع أعضاء المجلس الإسلامي في سنغافورة MUIS، وأعضاء البرلمان الماليزي وبعض الوزراء، ومن خلال هذه الاجتماعات ولدت فكرة صندوق يمكن

⁷ <https://www.3ecpa.com.sg/blog/what-is-mosque-building-and-mendaki-fund-mbmf/>

⁸ - الموقع الإلكتروني - (MENDAKI) ، <https://www.mendaki.org.sg>

للمسلمين المساهمة فيه طوعية لبناء المساجد وصيانتها من خلال CPF 7. (M. B. M. F. MBF, 2016).
(M. B. M. F. MBF, 2016) وبدأ صندوق MBF في جمع التبرعات من خلال CPF في مايو 1975م. بعد أقل من عامين، في أبريل 1977م، شهد سكان Toa Payoh افتتاح مسجدهم الجديد، مسجد المجاهدين (MUIS, 2007)، ومنذ إنشاء صندوق MBF في عام 1975م، تم إكمال 24 مسجداً، وتم إنفاق 297 مليون دولار سنغافوري على بناء وترقية المساجد في جميع أنحاء سنغافورة. (M. B. M. F. MBF, 2016) (M. B. M. F. MBF, 2016) (M. B. M. F. MBF, 2016) (p.370)

ويتولى المجلس الإسلامي MUIS من خلال تنظيم مسابقات تصميم مساجد جديدة تقدم خلالها مجموعة من الشركات المعمارية عروضها المختلفة ويختار المجلس أفضل التصاميم المناسبة له، وتتولى إدارة المساجد القديمة والمعينة من قبل MUIS صيانة وتطوير المساجد القديمة (MBF, 2002)

3 - معدلات المساهمة في الصندوق

في البداية كان الحد الأدنى للمساهمة الشهرية 0,50 دولار للشخص الواحد، بغض النظر عن مقدار الراتب تم ارتفع إلى 1 دولار وفي عام 1977م بسبب زيادة تكاليف البناء، بعد دمج MBF مع صندوق Mendaki في عام 1984م أصبح الحد الأدنى لمساهمة 1.50 دولارًا سنغافوريًا، ارتفع هذا إلى 2 دولار سنغافوري في عام 1991م بسبب زيادة في عنصر Mendaki في الصندوق.

وفي في يوليو 2005 ومارس 2009م تم تقديم معدلات مساهمة أعلى تتراوح بين 3 دولارات سنغافورية و5 دولارات سنغافورية لمن يحصلون على أكثر من 1000 دولار سنغافوري في الشهر⁹، ويمكن للموظف أن يزيد أو ينقص مساهمته في مكون MBF أو مكون Mendaki أو كليهما عن طريق إخبار Muis أو صاحب العمل الخاص به في نموذج محدد، يجوز للموظف كما يمكن له الانسحاب من مكون MBF أو مكون Mendaki أو كليهما إذا رغب في ذلك. (MENDAKI, 2019).

وتم التوسع في استخدام أموال الصندوق ليشمل رفع مستوى المساجد القديمة، وتعزيز التعليم في المدارس الإسلامية من خلال تحسين المناهج، وخدمات تكنولوجيا المعلومات وتدريب المعلمين، ومع هذا التوسع في الاستخدام عزم المجلس على زيادة المساهمات الشهرية في الصندوق لتصل إلى 26 دولار حالياً إذا كان المرتب 10000 فما فوق.¹⁰ في عام 2015م جمعت MBMF ما يقرب من 24 مليون دولار سنغافوري بهذه الوسائل (Othman., 2016).

4 - التوسع في استخدام الأموال

في 2008م، تم تعديل قانون الخاص بالصندوق لتوسيع استخدام MBMF ليشمل رفع مستوى المساجد القديمة، وتعزيز التعليم في المدارس الإسلامية من خلال تحسين المناهج الدراسية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات وتدريب المعلمين. (Hussain, 2016)

⁹ http://eresources.nlb.gov.sg/infopedia/articles/SIP_1534_2009-06-23.html

¹⁰ <http://www.mbmf.sg/Employers.Html>

وساهمت الزيادة في المساهمات الشهرية المقدمة إلى الصندوق (MBMF) ما بين 0.50 دولار سنغافوري و5 دولار سنغافوري في تجميع مبلغ إضافي قدره 3 ملايين دولار سنغافوري في السنة، والذي بدأ سريانها في 2009م (MBF, 2002)، كان هذا القرار لزيادة معدلات المساهمة مثيرا للجدل، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المخاوف المتعلقة بتوجيه جزء من الأموال إلى المدارس الدينية. من أجل طمأنة الجالية المسلمة بأن الأموال سوف تستخدم فقط لتمويل المشاريع ذات الصلة، أصدر الوزير المسؤول عن الشؤون الإسلامية بياناً رسمياً ينص بأن حسابات MBMF ستخضع لمراجعة خارجية وأن نتائج التمويل سيتم رصدها عن كثب، كما ستقوم MUIS بنشر البيانات المالية لنظام المدارس المشتركة في نهاية كل سنة مالية، بالإضافة إلى نشر تكاليف الأرض والبناء لكل مسجد MBMF. وبالمثل لتخفيف المخاوف العامة، تم أتعاب المدارس لضمان أن يتحمل الآباء نسبة أكبر من تكلفة تحديد نظام التعليم في المدارس. (Hussain, 2016).

1- المساجد التي أنشأها الصندوق

جدول 1 : المساجد التي تم انشائها من قبل صندوق بناء المساجد
الأسعار بالدولار السنغافوري

ت	أسم المسجد	سنة الانتهاء من البناء	تكلفة بناء المسجد
1	مسجد الفلاح	2016م	6 مليون
2	مسجد سلطان	2016م	3.65 مليون
3	مسجد الأنصار	2015م	15.9 مليون
4	مسجد الإصلاح	2015م	16.5 مليون
5	مسجد النعيم	2015م	1.2 مليون
6	مسجد دار الأمان	2015م	0.7 مليون
7	مسجد الهدى	2015م	1.1 مليون
8	مسجد حاج محمد صالح	2015م	1.1 مليون
9	مسجد حاجي يوسف	2015م	0.9 مليون
10	مسجد مولانا محمد علي	2015م	1.3 مليون
11	الأمين	2014 م	1.1 مليون
12	الاستقامة	2014 م	1.2 مليون
13	الكاف أبر سيرانجون	2014 م	3.1 مليون
14	جمعية الربيعة	2014 م	2.8 مليون
15	المجاهدين	2014 م	3.7 مليون
16	مسجد النور	2013 م	8.6 مليون
17	مسجد المودة	2009م	10.5 مليون
18	النهضة	2006 م	9.0 مليون
19	الإيمان	2004 م	5.3 مليون
20	Assyafaah	2004 م	8.8 مليون
21	Assyakirin	2002 م	1.02 مليون
22	الإستصناف	2000 م	4.2 مليون
23	الكاف كغ ميلايو	1994م	4.7 مليون
24	سوراو Raudhah	1993 م	8.0 مليون

25	دار المكمل	1989 م	2.5 مليون
26	دار السلام	1989 م	3.2 مليون
27	مسجد المؤمنین	1987 م	3.4 مليون
28	مسجد المتقين	1980 م	1.8 مليون

ثانياً: صندوق وقف علم (Ilmu)

تم إطلاق هذا الصندوق الوقفي في عام 2012م، وتعني كلمة "Ilmu" "علم" المعرفة باللغتين العربية والماليزية، ويتمشى مع هدف هذا الصندوق الوقفي الذي يهدف إلى تمويل التعليم الإسلامي في سنغافورة خصوصاً المدارس بدوام كامل أو جزئي.

وإنشاء هذا الصندوق على غرار صندوق المساجد، حيث تشكل المدارس الإسلامية مؤسسة مهمة في خلق القادة الدينيين في المجتمع الإسلامي السنغافوري، ويوفر التعليم الإسلامي في المدارس الدينية الأسس التعليمية الدينية والثقة والفهم العميق للدين مع التقوى العميقة لهذا المجتمع، ولذلك من الضروري ألا يتم الحفاظ على هذه المؤسسة فحسب، بل العمل على تطويرها مستقبلاً وازدهارها (Haneef, 2017)

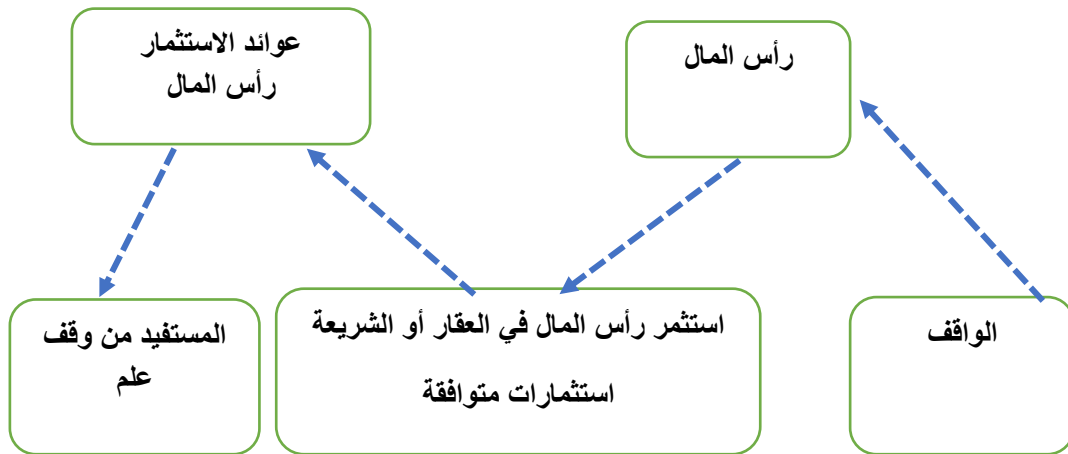
1 - لماذا صندوق علم في شكل وقف؟

من تقاليد المجتمع الملايو أستخدم العديد من مبادرات جمع الأموال في شكل صدقات التي تلبى الاحتياجات الفورية للمدارس، حيث تعتمد بعض المدارس على 50% على الأقل من تمويلها من التبرعات، وهذا غير كافي وأيضاً غير مستدام.

لإنشاء مؤسسة تعليمية مستدامة تحتاج إلى تدفق ثابت للدخل للبقاء على المدى الطويل، لذلك فإن مثل نظام الوقفي يلائم هذه الحاجة ويوفر دخل مستدام لهذه المدارس¹¹. (MUIS, 2018)

2 - طريقة عمل وقف علم

يبين الشكل البياني التالي طريقة عمل وقف علم:



المصدر: MUIS

الشكل 5 : طريقة عمل وقف علم

¹¹ <https://www.muis.gov.sg/wakaf/Creating-My-Wakaf/Wakaf-Ilmu-for-Education>

الواقف: الشخص الذي أوقف المال والمساهمة في الوقف ومتاح للجميع، وهذا يتيح مشاركة واسعة للمجتمع، وكذلك فرصة لتوسيع دور الوقف في سنغافورة، كونه وفقاً نقدياً. رأس المال: وهو رأس المال الموقوف وسيتم استثماره في العقارات أو في الصناديق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. **عوائد الاستثمار:** صافي الدخل المراد صرفه سنوياً للمستفيدين. **المستفيدون:** مدارس التعليم الإسلامي (مدارس بدوام كامل وبدوام جزئي).

ويستطيع من يرغب في المساهمة في وقف علم بكل يسر أن يتبرع لصندوق دعم التعليم الديني من خلال موقع على الأنترنت بخطوات بسيطة وهي 1- تختار الخدمة، 2- تحدد القيمة التي ترغب بالمساهمة، 3- تدخل التفاصيل الخاصة بك، 4- تأكيد عملية الدفع، ويؤكد الواقف من خلال هذه العملية نيته للتبرع لوقف علم لصالح المستفيدين، وكذلك يوكل المجلس الإسلامي بمهمة توزيع العائد على المستفيدين.¹²

أولاً : النتائج :

- 1- تجربة سنغافورة تجربة رائدة في تنمية وتطوير الأوقاف، حيث نجحت في تحويل الأصول الوقفية إلى أوقاف إنتاجية، وأداء ذلك لزيادة إنتاجية الوقف، وبالتالي تحقيق أقصى عائد ممكن من قطاع الوقف.
- 2- أستاذ المجلس MUIS في إدارة وتطوير الأوقاف على سلطة القانون، بموجب قانون (AMLA)، الذي نظم عمل المجلس ومنحه الصلاحية في التصرف في الأوقاف حسب ما تقتضيه مصلحة الوقف والمستفيدين، وبما يتفق مع الشريعة، ولاسيما في جانب الاستثمار.
- 3- تم إدارة الأوقاف في سنغافورة بنظام الإدارة الإنتاجية بواسطة مؤسسة مهنية، MUIS وWAREES، ولكل منهما دور ومهام محددة بوضوح، ولديها خبرة في أدوارها ومسؤولياتها.
- 4- نجح المجلس MUIS و WAREES بأسلوب مهني وريادي في استخدام الطرق التقليدية، وكذلك استخدام الأساليب الحديثة في تطوير وتنمية الأوقاف.
- 5- معظم المسلمين في سنغافورة يدعمون بشدة الجهود التي بذلتها MUIS وwarees في تطوير وإعادة بناء أصول الوقف وبهذا زادت الثقة بينهما بشكل كبير.

المراجع

السيد، طایل مصطفى كمال (1999م). القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية. قحف، منذر (1997م). تمويل وتنمية أموال الأوقاف- تطوير الأوقاف الإسلامية وتنميتها نواكش- موريتانيا.

References

- Alareeni, B. (2018). Does corporate governance influence earnings management in listed companies in Bahrain Bourse?, *Journal of Asia Business Studies*, 12(4), 551-570. <https://doi.org/10.1108/JABS-06-2017-0082>
- Alareeni, B. (2018). The impact of firm-specific characteristics on earnings management: evidence from GCC countries. *International Journal of Managerial and Financial Accounting*, 10(2), 85-104. <https://doi.org/10.1504/IJMFA.2018.091659>

¹² <https://www.zakat.sg/epayment/wakaf.aspx> الموقع الخاص بالمشاركة في وقف علم -

- Alqallaf, H. and Alareeni, B. (2018). Evolving of Selected Integrated Reporting Capitals among Listed Bahraini Banks, *International Journal of Business Ethics and Governance*, 1(1), 15-36. <https://doi.org/10.51325/ijbeg.v1i1.10>
- Al-Sayed, Tayel Mustafa Kemal (1999). The investment decision in Islamic banks (in Arabic).
- Arifn, J., & Kudus, S. (2015). Pengembangan harta wakaf di singapura .Jurnal ekonomi syariah- universitas indraprasta pgri jakarta, pp. 25.
- Green, A., & Razak, R. A. (2007). Continuing the Legacy: 30 Years of the Mosque Building Fund in Singapore. *Majlis Ugama Islam Singapura*.
- Hamber, N., & Haneef, M. (2017). Waqf-based social micro venture fund: A proposal for the Malay-muslim community in Singapore. *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, 30(1). <https://doi.org/10.4197/Islec.30-1.3>
- Hussain, Z. (2016). Changes to muslim fund passed. *The straits times*.
- Ibrahim, A., & Datuk, T. S. (1965). The legal status of the Muslims in Singapore. *Malayan Law Journal*.
- Kamsani, F. R. (2005). Islamic Real Estate Finance and Middle East Opportunities. In REDAS Conference ‘Construction and Property Prospects 2005’ Orchard Hotel, Singapore.
- Karim, S. B. A. (2010). Contemporary shari’a compliance structuring for the development and management of waqf assets in Singapore. *Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies*, 3(2), 143-164.
- Khan, f. A., & siddiqui, d. A. (2018). Islamic (sukuk) vs. Conventional financing: analysis of profitability. *International Journal of Experiential Learning & Case Studies*, 3(2), 257-246. <https://doi.org/10.22555/ijelcs.v3i2.2490>
- Khouldi, M. Y., & Kassim, S. H. (2018). An Innovative Financing Instrument To Promote The Development Of Islamic Microfinance Through Socially Responsible Investment Sukuk. *Journal of Islamic Monetary Economics and Finance*, 4(2), 237-250. <https://doi.org/10.21098/jimf.v4i2.935>
- Mbf, m. B. F. (2002) .Postimperial and postcolonial literature in English.
- Mbf, m. B. F. (2016). Postimperial and postcolonial literature in English.
- Mohsin, M. I. A., Dafterdar, H., Cizakca, M., Alhabshi, S. O., Razak, S. H. A., Sadr, S. K., & Obaidullah, M. (2016). Financing the development of old Waqf properties. New York: Palgrave Macmillan. <https://doi.org/10.1057/978-1-137-58128-0>
- Qahf, Munther (1997). Financing and developing Awqaf funds - developing Islamic Awqaf, Nouakchott, Mauritania. (in Arabic)